دور مختبرات المخدرات في مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير

اللواء أحمد أمين الحادقة(*)

المقدمـــــة

في الذكرى الأولى لليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها، الذي تحدد له يوم ٢٦ حزيران/يونيو من كل عام، ألقى الأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كويار يوم ٢٧ يونيو/حزيران ١٩٨٨م خطاباً بمقر الأمم المتحدة، عمم في جميع أنحاء العالم، دعا فيه كافة الدول الى اتخاذ اجراءات متواصلة فعالة لتخليص المجتمع من هذا الطاعون العصري الذي هو بلاء من صنع الانسان، يستلزم حلولا من صنع الانسان أيضاً

ولقد حفزني هذا النداء الى أن أطرق موضوعاً قلما تناوله الباحثون على أمل أن تعنى به الدول، وأن تركز عليه مراكز ومعاهد التدريب وتعطيه ما يستحقه من فائق عنايتها، وأن تبصر به العاملين في كافة أجهزة المكافحة المتخصصة (كادارات مكافحة المخدرات ـ الجمارك ـ الحدود ـ السواحل وغيرها) بل وتجعله مادة من المواد التي ينبغي أن تشتمل عليها برامج التدريب حتى إذا أيقن المشاركون في الدورات التدريبية بمدى أهميته، كان جديراً بأن يضموه الى معطيات العصر من الوسائل التكنولوجية الحديثة التي إن أحسن استخدامها استخداماً مستنيراً ساهمت بدور كبير ومؤثر في التصدي لمشكلة المخدرات التي أضحت كالبركان الثائر الذي يقذف حممه على البشرية في أنحاء المعمورة، مهدداً بفنائها إذا لم تقف في وجهه بكل الجزم الذي يقتضيه جلال الموقف.

(*) المدير السابق للمكتب العربي لشئون المخدرات بجامعة الدول العربية.

ولقد تعاظم دور المختبرات في مكافحة الاتجار غير المشروع منذ وقت غير قصير، وأذكر أنه في مطلع الستينات، وكنت وقتذاك مديراً لادارة مكافحة المخدرات المصرية، وكنت أمثل (ج. م. ع) في اجتماعات «لجنة المخدرات» بالأمم المتحدة حملت في جعبتي تقارير عينات الأفيون بمختبر الأمم المتحدة بجنيف وقتذاك (والآن في ڤيينا)، الذي كان يضبط في مصر، والذي كان يفد اليها من تركيا ـ وقد أثبت المختبر الدولي أن منشأ هذا الأفيون هو تركيا، التي كان يطالبها المجتمع الدولي بمزيد من إحكام الرقابة على انتاجها حتى لا يتسرب الى قنوات الاتجار غير المشروع.

وقد قبل الوفد التركي، سنة تلو أخرى بنتائج تحاليل مختبر الأمم المتحدة، غير أنه فاجأ اللجنة بعد ذلك في إحدى دوراتها بأن ما ذهب اليه مختبر الأمم المتحدة يجافي الحقيقة، إذ أن الوسائل العلمية التي استخدمها وقتذاك لم تكن لتوصل بالقطع الى تحديد البلد المنتج بعينه، وإنما تساعد فقط على تحديد المنطقة، ومن ثم ذهب الوفد التركي الى أن هذه العينات المأخوذة من الأفيون المضبوط في مصر، ربما جاءتها من الدول المجاورة لتركيا بمنطقة الشرق الأوسط، والمنتجة للأفيون والتي أطلق عليها حديثاً اسم «الهلال الذهبي» (باكستان ـ أفغانستان ـ ايران).

وقد أقر مختبر الأمم المتحدة بهذه الحقيقة في حينها، ولكنه تحرك بسرعة، وطلب من كافة الدول المنتجة للأفيون في أنحاء العالم بموافاته بعينات من انتاجها، فأرسلت اليه واستطاع أن يحدد خصائص كل نوع منها، بحيث إذا عرضت عليه الآن أية واحدة منها أمكنه أن يحدد بلد المنشأ تحديداً غير قابل للجدل.

ولقد عنيت معظم الدول الآن بأن تلحق بمراكز ومعاهد التدريب أو بادارات الشرطة لديها، مختبراً يدرب فيه المشاركون في دورات للتعرف على العقاقير المخدرة وعلى الأخص تلك التي تتداول في حركة الاتجار غير المشروع، والتي كثيراً ما تحمل أسماء تجارية هرباً من أسمائها الحقيقة المدرجة على جداول المواد الممنوعة.

ولعله من حسن الطالع أن يقع الاختيار على المختبرات الجنائية بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب من قبل هيئة الأمم المتحدة كمختبر اقليمي يتدرب فيه رجال الأمن والجمارك العرب الذين يحصلون على منح من هذه الهيئة الدولية، بعد أن زود بكل ما أشارت اليه من امكانات تؤهله لهذه المهام.

ولقد اشترك اثنان من أخصائيي المختبرات الجنائية بالمركز في برنامج تدريبي مدته ثلاثة أشهر في مختبر شعبة المخدرات، انتهى في ٨ تموز/يوليو ١٩٨٨م، وكان هدف ذلك البرنامج التركيز على أحدث تقنيات الكشف عن العقاقير بصفة أساسية التي تستخدم في مساعدة الدول على مواجهة تزايد الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والمؤثرات العقلية، الذي بلغ في السنوات الأخيرة - على حد قول الشعبة - أبعاداً مثيرة للقلق.

ولقد عنيت بأن اتقدم بهذا البحث الى هذه المجلة آملا القاء الضوء على الدور الفعال للمختبرات الفعال في المكافحة ليزداد الايمان بأهميتها في هذا المجال.

ولكن قبل أن نتعرض لدور هذه المختبرات في مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير يجدر بنا أن نقدم أولا تعريفاً لهذا النوع من الاتجار، يحدد حركته ومراميه على ضوء ما ورد في الاتفاقيات الدولية، ثم نلقي الضوء على مدى اتساعه في أنحاء المعمورة ليدرك القارىء خطورة الموقف، ومن ثم يلمس الحاجة الماسة الى ضرورة تكبيل حركته بكافة القيود التي تحد من انطلاقه في محاولة جادة للقضاء عليه بكافة الوسائل وعديد السبل التي تناولناها في مقالات سابقة، والتي اخترنا اليوم أن نبرز من بينها «دور مختبر المخدرات في مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير» وما يمكن أن تؤديه من خدمات لتيسر مهمة أجهزة المكافحة في احكام الحصار حوله، واجهاضه قبل أن يتمكن من توصيل هذه السموم من مناطق انتاجها الى أيدي المدمنين في مناطق استهلاكها، حاملة في طياتها أسباب هلاكهم ودمارهم، مغلفة بالكثير من الأفكار المضللة التي تستهويهم وتزين لهم سوء عملهم ليروه حسناً.

تعريف الاتجار غير المشروع:

عرفت أحدث المعاهدات الدولية «الاتجار غير المشروع بالعقاقير» بأنه في جملة أمور، زراعة العقاقير التي تحظرها هذه المعاهدات، أو صنعها أو الاتجار فيها، بيد أن هذا الاصطلاح يستخدم بصورة أكثر عمومية لوصف الصلة بين «العرض» و «الطلب» على العقاقير غير المشروعة في أنحاء عديدة من العالم[1].

وإنني أميل الى أن يعرف «الاتجار غير المشروع بالمخدرات» «انه الحركة التي تهدف الى الاتجار غير المشروع بجرعة المخدرات منذ انتاجها في ينابيعها المشروعة أو غير المشروعة، ثم نقل هذه الجرعة عبر خطوط السير التي قد تمر ببعض بلدان العبور حتى تصل الى مناطق الاستهلاك لاساءة استعمالها بمعرفة المدمنين عليها».

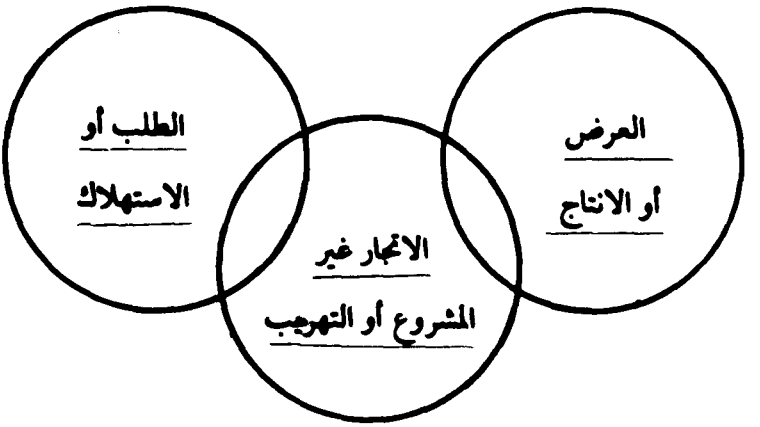

لقد سبق لنا في العديد من المناسبات أن شبهنا مشكلة المخدرات في العالم بحلقات ثلاث[٢]، تمثل الأولى «العرض» أو «الانتاج»، والثانية «الطلب» أو «الاستهلاك»، والثالثة «الاتجار غير المشروع» ويعبر عنه عادة «بالتهريب» الذي يقوم به جيش من المهربين والتجار انتظموا في مؤسسات وعصابات منظمة من المجرمين الدوليين، ذات مجالس ادارات وميزانيات ضخمة، وامكانات هائلة ومتعددة من الوسائل التكنولوجية الحديثة التي توفرها لها الأرباح الفلكية التي تجنيها من وراء هذا النشاط الاجرامي والتي تأنس فيها القدر الكافي من عوامل الأمان، وتطمئن الى ما تتيحه لها من ضمانات تكفل لها الافلات من قبضة القانون.

وقد جرت عادة هذه المؤسسات والعصابات على القيام بالتحريض على العمليات وتمويلها وادارتها، دون أن يتعامل قادتها من المجرمين المحترفين في العقاقير بأنفسهم تاركين ذلك الى أفراد أو جماعات صغيرة تعمل لحسابهم الخاص، ومن السهولة استعواضهم إذا وقعوا بين أيدي أجهزة المكافحة، مكتفين بتقديم الضمانات اللازمة لهم التي تغطي احتياجاتهم مدة تنفيذ العقوبة من توكيل المحامين للمرافعة عنهم، ودفع ما يطلب منهم من كفالات، الى اعالة أسرهم والانفاق عليها طوال تنفيذهم مدة العقوبة، وبذلك يضمنون ولاءهم وعدم إفشاء أسرارهم سواء بالترغيب أو الترهيب.

ومنذ نذر الشر المستطير أن نشاط هذه العصابات لم يقتصر على تهريب المخدرات فحسب بل تطور الى ما هو أبعد من خطورة بسبب العلاقة الوثيقة والجلية التي ربطت بين الأرباح الهائلة التي تعود على المهربين من جراء «الاتجار غير المشروع فيها» وبين تمويل أنشطة اجرامية كبيرة من ناحية أخرى «كالاتجار غير المشروع» في الأسلحة والسيارات والسفن والطائرات، وما لمسته

«لجنة المخدرات» وأكدت عليه في تقريرها عن دورتها الحادية والثلاثين التي عقدت في شهر شباط/فبراير ١٩٨٥م من وجود صلات متزايدة الوضوح في أنحاء كثيرة من العالم بين الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة وعمليات التخريب والارهاب الدولي في عدد كبير من البلدان[٣]، وبالاضافة الى ذلك فان المهربين يحاولون في سبيل الاحتفاظ بأرباحهم القيام بعملية «غسلها» وذلك باستخدامها في نشاطات مشروعة كشركات استثمار أو مشروعات اقتصادية للحيلولة بينها وبين محاولات الاستيلاء على تلك الأرباح ومصادرتها، وهو الاتجاه السائد بمعظم الدول، والتي تحاول «لجنة المخدرات» أن تضمنه نصوص الاتفاقية الجديدة التي طالب المجتمع الدولي بسرعة ابرامها للوقوف في وجه «الاتجار غير المشروع» بعد أن اتسع نشاطه، وعم بلاؤه حتى أصبحنا لانجد أي دولة من دول العالم تستطيع أن تدعي بأنها في منأى عن مشكلة المخدرات أو أنها أفلحت في الافلات من بين مخالبها.

الاتفاقيات الدولية ومكافحة الاتجار غير المشروع:

نصت الاتفاقيات الدولية السارية المفعول حتى الآن على ضرورة محاربة «الاتجار غير المشروع» على الصعيد الدولي والاقليمي والمحلي، وحاولت محاصرة تحركاته وتجريمها ودعوة الدول الى المزيد من التكاتف وتوسيع دائرة التعاون المتبادل المثمر في توقيع أقصى العقوبات على القائمين به وحرمانهم من عائداته لتقليم أظافرهم، فنصت اتفاقية عام ١٩٣٦ لمكافحة الاتجار غير المشروع على الاعتراف بأحكام الادانة الصادرة في الدول الأجنبية في اعتبار المجرم عائداً في جرائم المخدرات، واعتبارها من الجرائم الموجبة لتسليم المجرمين بين الدول، مع تيسير الاتصالات المباشرة بين السلطات المكافحة في سائر الدول، في اطار من الضوابط التي تيسر الأخذ بهذه الأحكام، ووضعها موضع التنفيذ، بما لا يمس سيادة كل دولة على أراضيها.

وجاءت الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١م المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٢م بالمادة ٣٥ منها ـ كما أكدت ذلك أيضاً المادة ٢١ من اتفاقية المؤتمرات العقلية لعام ١٩٧١م الى ضرورة «مكافحة الاتجار غير المشروع» إذ نصت كل من الاتفاقيتين على ما يلي:

تقوم الدول الأطراف مع مراعاة أنظمتها الدستورية والقضائية والادارية بما يلي:

أ ـ اتخاذ الترتيبات اللازمة على الصعيد الوطني، لتنسيق التدابير الوقائية والقمعية الرامية الى

مكافحة الاتجار غير المشروع ويجدر بها تحقيقاً لذلك تعيين جهاز حكومي مناسب لتولي مسئولية ذلك التنسيق.

ب ـ تبادل المساعدة اللازمة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

جـ ـ اقامة التعاون الوثيق فيما بينها ومع المنظمات الدولية المختصة التي تكون أعضاء فيها لمواصلة المكافحة المنسقة للاتجار غير المشروع.

د ـ ضمان تحقيق التعاون الدولي بين الأجهزة الحكومية المختصة بطريقة سريعة.

هـ ـ ضمان احالة المستندات القانونية بطريقة سريعة الى الهيئات التي تعينها الدول الأطراف عند احالة هذه المستندات من بلد الى آخر لأغراض المحاكمة، ولا يخل هذا الشرط بحق أية دولة طرف في اقتضاء ارسال هذه المستندات القانونية بالطرق الدبلوماسية.

دور المختبرات في مكافحة «الاتجار غير المشروع» بالمخدرات:

نود بادىء ذي بدء أن نشير الى أنه ليس المقصود من هذا البحث ابراز دور المختبرات الدولية أو الاقليمية أو الوطنية المشروعة في مكافحة «الاتجار غير المشروع» فحسب، وإنما نقصد أيضاً أن نوضح معالم الصورة أمام العاملين بأجهزة المكافحة سواء كانوا بادارات مكافحة المخدرات، أو مصالح الجمارك أو أسلحة الحدود أو غيرها، وكيف يمكنهم الاستعانة بالمختبرات الكبيرة منها أو المبسطة في كشف مكونات المواد المتداولة في حركات التهريب للتعرف على ما قد تحتويه من ممنوعات تقع تحت طائلة القانون، أو في اكتشاف المختبرات السرية التي تعمل على تركيب بعض العقاقير المخدرة التي يروجها المهربون في الأسواق الدولية أو المحلية، بل إن الأمر قد يمتد أيضاً الى أجهزة لا تعمل أصلا في مكافحة المخدرات كرجال المطافىء مثلا الذين تضعهم المقادير أثناء قيامهم بعملهم في اطفاء الحرائق أمام مختبرات سرية اضطر أصحابها ازاء اندلاع النيران في المواقع التي خبأوها فيها الى الابلاغ لدرء أخطار هذه النيران وما قد تلحقه بممتلكاتهم من أنواع الدمار إذا اتسع نطاقها.

وإذا كان «للمختبرات السرية» دروها في توسيع دائرة اساءة استعمال العقاقير المخدرة التي قد تنتجها ومن ثم تنشيط حركة الاتجار غير المشروع فانه يقع على «المختبرات المشروعة» عبء تعقب هذه العقاقير غير المشروعة والكشف عنها والتعرف على مصادرها، والتصدي لها بكل الوسائل العلمية الحديثة وتقييد حركة تداولها.

ولا يعنينا في هذا البحث أن نغوص وراء الأساليب التقنية الحديثة، والأساليب المختبرية المستخدمة في اكتشاف هذه العقاقير، فهذه مهمة المتخصصين في هذا المضمار، وانما الذي يعنينا في المقام الأول هو أن نبين الى أي مدى يمكن للمختبرات المشروعة أن تسهم في الحملة ضد اساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع فيها، وكشف المختبرات السرية، وإن نقدم بعض النماذج الناجحة للمهام التي تضطلع بها هذه المختبرات الوطنية المشروعة في بعض الدول التي تعاني من مشكلة المخدرات، وكيف استطاعت ـ وما زالت ـ أن تحد من «الاتجار غير المشروع» فيها ثم في النهاية نتعرض لأنشطة «مختبر المخدرات التابع لشعبة المخدرات بالأمم المتحدة» وسبل دعمه للمختبرات الوطنية التي تعمل في هذا المجال إذ من المسلم به على نطاق واسع أن كميات هائلة من العقاقير من مختلف الأنواع يجري ادخالها في الاتجار غير المشروع، وأن مثل هذه المتاجرة آخذة في الازدياد في معظم أنحاء العالم.

إن مواجهة الاتجار غير المشروع بالعقاقير بصورة ناجحة تتطلب أن تعمل السلطات المكافحة انطلاقاً من قاعدة صلبة من الأنشطة المنسقة على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية، ومن الضروري أيضاً أن تتعاون على نحو وثيق مع خبراء من مجالات الاختصاص ذات الصلة، بما في ذلك اخصائيون في العمل المختبري المتعلق بالمخدرات، ويمكن أن تساعد مختبرات المخدرات بصورة أساسية على تعزيز التدابير المضادة في مواجهة الاتجار غير المشروع في العقاقير عن طريق:

أ ـ تحديد العقاقير المعرضة لاساءة الاستعمال في المواد المرافقة لها في العينات المصادرة.

ب ـ تعيين درجة النقاء والمنشأ المحتمل لانتاج العقاقير غير المشروعة.

جـ ـ توفير الخبرات الفنية المساندة بشأن قضايا الاتجار في العقاقير أمام المحاكم القانونية.

دور مختبر المخدرات على الصعيد الوطني بالارجنتين:

أهداف مختبر المخدرات:

يلعب وجود مختبر تحليلي للمخدرات دوراً أساسياً في مكافحة «الاتجار غير المشروع» بالعقاقير واساءة استعمالها، وذلك في المجالات التي يتطلب الأمر فيها مساندة منه، ولا ينطبق هذا فقط على تحليل العينات المضبوطة في الاتجار غير المشروع بالعقاقير وتحديد مكوناتها، وانما يشمل أيضاً تقديم الدعم المختبري لتقرير قدرة مادة ما على احداث الادمان، وفي حالات

الطوارىء الطبية التي يمكن أن يكون فيها اجراء تحليل مختبري سريع ودقيق ذي قيمة كبيرة في الجهد الجماعي الرامي لانقاذ حياة شخص ما.

وتتحدد أهداف أي مختبر للمخدرات باحتياجات البلد الذي يوجد فيه، وبامكاناته الاقتصادية، ويتوقف مدى نجاح مختبر المخدرات في تحقيق أهدافه على عدد من العوامل كالهيكل الأساسي والدعم المالي المقدم الى المختبر لتوفير المعدات ومستوى تدريب ومهارات العاملين فيه، وأساليب العمل والمعايير التحليلية التي تحددها اداراته.

وينبغي أن تكون المشاكل المتصلة بالعقاقير في بلد ما هي التي تحدد الاحتياجات التحليلية الرئيسية لاي مختبر، ففي البلدان التي يجري انتاج العقاقير فيها من منتجات طبيعية، يمكن أن يكون للكشف عن العقاقير نفسها مرتبة أولى من الأهمية، أما في البلدان المستهلكة، فقد يستحق تحديد درجة نقاء العقاقير غير المشروعة والمواد المصاحبة لها درجة أعلى من الأولوية، وفي البلدان التي يساء فيها استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية على نطاق واسع تكتسب الاختبارات التحليلية لتقصي وجود العقاقير في سوائل الجسم أهمية كبيرة. بيد أن هذه السمات الأساسية ليست على سبيل الحصر بأية حالة من الأحوال، فقد يحدث أن يستخدم بلد ما لعبور عقار أو عقاقير الى بلدان أخرى تدر أسواقها ربحاً أكبر على التجارة غير المشروعة، ويكون للكشف عن العقاقير في مثل هذه البلدان مرتبة أولى من الأهمية[1]، وقد أدى الاتجار الذي تنامى مؤخراً والمتمثل في تعاطي المذيبات الطياره في عدد من البلدان الى نشوء صعوبات خاصة في الكشف عن هذه المواد وتحليلها.

ويجب على المحلل الذي يفحص عينات مشتبه في احتوائها على عقاقير غير مشروعة أن يأخذ في اعتباره أنه لا حدود لأنواع المواد المستخدمة لاخفاء أو تمويه وجود العقاقير، ولدى تقصي مثل هذه الحالات تلعب خبرة الفاحص وحتى أعضاء حواسه دوراً هاماً، مع أن اجراء تحليل مختبري منهجي للمادة المشبوهه يظل هو الأجدى قيمة[2].

وينبغي أن يكون الفحص في مختبر المخدرات موجهاً في المقام الأول نحو الكشف عن العقاقير، بيد أن المحاكم أو الشرطة قد تطلب اجراء فحص أكثر تفصيلا لتوضيح حالة معينة قد تكون ذات أهمية[3]، وفي الحالات التي تقتضي فحص عقاقير ذات منشأ نباتي، قد يكون من الضروري اشراك متخصصين في علم النبات وخبراء في الجمارك لا ينتمون الى فريق المختبر.

العينات:

ينبغي توخي بالغ الحرص للتأكد من أن العينة هي العينة الصحيحة، إذ لا يمكن للتحليل، مهما بلغ من كمال الأداء أن يحس من نوعية العينة، ولذا ينبغي أن تصدر نشرات تحتوي على معلومات ارشادية تقدم تفاصيل كاملة عن كيفية أخذ العينات وحفظها، وأن توزع على الفنيين الذين يعالجونها، وقد أثبتت هذه الممارسة بالغ جدواها في مختبر قسم علوم السموم والكيمياء الشرعية في كلية الكيمياء الحيوية والصيدلة بجامعة بيونس آيرس[٧].

كما ينبغي للمختبر أن يكون معداً لتحليل العقاقير من أجل الاسهام في قمع الاتجار غير المشروع بالعقاقير، وكذلك للوقاية والحد من اساءة استعمال العقاقير

ويقتضي الأمر أيضاً ابراز أهمية تحليل البول كوسيلة للكشف عن حالات اساءة استعمال العقاقير نظراً لاحتمال اثبات وجود ايضات المواد الأفيونية والباربتيورات والامفيتامينات وغيرها من العقاقير[٨]، ويمكن لهذا الغرض استخدام تقنيات بسيطة وقليلة التكاليف مثل كروماتوغرافيا الطبقة الرقيقة، على الرغم من توفر تقنيات أخرى أكثر تعقيداً، مثل اختبار المناعة الاشعاعية.

ويجب على المحلل أن يعي احتمال مصادفته مجموعة من العقاقير المركبة كالقنب مع معجون الكوكا أو مع ديتيلاميد حامض الليسرجيك (ل. س. د.).

أين ينبغي أن يقع مختبر المخدرات:

تعتبر الجامعة بنياناً ملائماً بشكل خاص ليكون موقعاً لمختبر مخدرات، ولا سيما إذا كان هذا المختبر يقوم بعمل معقد يتطلب مساعدة من تخصصات فنية أخرى وقبل شراء المعدات المختبرية الجديدة، ينبغي اجراء دراسة للاحتياجات وللموارد المالية لضمان الاستغلال الاقتصادي والأمثل لهذه المعدات، وفي بعض الحالات، قد يكفي استعمال تقنيات بسيطة، أما في حالات أخرى فقد يحتاج الأمر الى تقنيات أكثر تعقيداً، ويكتسب التدريب الملائم للعاملين أهمية خاصة لتشغيل مختبر للمخدرات بصورة فعالة، ويهيء مختبر قسم علوم السموم والكيمياء الشرعية بجامعة بيونس آيرس مجالا لتدريب العاملين على ثلاثة مستويات:

أ ـ يتمثل المستوى الأول في التدريب الأساسي الذي يتضمن استعمال عدد الكشف السريع عن العقاقير في الظروف الميدانية، وذلك للعاملين في الشرطة والدرك وادارة المقاطعات والجمارك

والهيئات الأخرى التي تتعامل مع مشاكل العقاقير، ولكن ليست لديها مهارات سابقة في التقنيات المختبرية.

ب ـ يقدم المستوى الثاني الى العاملين الفنيين في المختبرات ويستغرق عادة ستة أشهر.

جـ ـ يتكون المستوى الثالث من التدريب فوق الجامعي لمدة سنتين للطلبة الذين يتوقع أن يضطلعوا بأعمال مختبرية معقدة، وتعطى سنة اضافية للمتدربين الذين يتوقع أن يضطلعوا بمسئولية وحدة مختبر.

ويتم إجراء عمليات الكشف عن العقاقير ذات التأثير النفسي وتحليلها بالتعاون مع مختبرات التسمم وخدمات طوارىء المستشفيات في بيونس آيرس وباقي أنحاء البلاد، ويشكل الفنيون القادمون من أقصى أنحاء البلاد نسبة كبيرة من المشتركين في الدورة التدريبية، لأن الأهداف الأولوية للدورة تمكن المتدربين على العمل بصورة مستقلة في تلك المناطق، وبعد توليهم مثل هذه المسئولية يقوم مختبر بيونس آيرس باسداء المشورة اليهم حسب الاقتضاء.

تجارة العقاقير والمستحضرات الكيميائية

وكشف المختبرات السرية بالولايات المتحدة الأمريكية(٩)

المقدمـــــة.

من المسلم به على نطاق واسع أن «الاتجار غير المشروع بالعقاقير» واساءة استعمالها يعتبران مشكلتين دوليتين، ومع أن هاتين المشكلتين ليستا مشتركتين بين جميع الدول، الاّ أنهما تعتبران مع ذلك دوليتين، لأنه لا يمكن لأي بلد أن يعالجهما بنجاح دون التعاون مع الآخرين ومساعدتهم، وتتأكد صحة ذلك على نحو متزايد فيما يتعلق بالعقاقير التي تصنع سراً باستعمال العقاقير والمواد الكيميائية التي قد لا تكون خاضعة للرقابة بموجب المعاهدات الدولية، ومنذ التزايد المفاجىء في انتشار ديثيلاميد حامض الليسرجيك (ل. س. د) في أواسط الستينات، شكلت المصانع السرية للعقاقير القابلة لاساءة الاستعمال مصدراً رئيسياً للعقاقير المتداولة في الاتجار غير المشروع بالولايات المتحدة الأمريكية، وأثبت التجار غير الشرعيين مهارة فائقة في صنع تشكيلة واسعة من العقاقير بما في ذلك الميتامفيتامين والفينسيكليدين والامفيتامين

والميتاكوالون وعقار (ل.س.د) ورغم أن أنماط إساءة استعمال العقاقير بصورة غير شرعية والاتجار بها ودرجة انتشارها قد تغيرت عبر السنين، الاّ أن الكميات التي ضبطت مؤخراً منها تعطي صورة واضحة عن الطابع الحالي لهذا النشاط.

عمليات ضبط المختبرات السرية:

في عام ١٩٨٢م سجلت ادارة مكافحة المخدرات بالولايات المتحدة الأمريكية ٢٢٥ عملية ضبط لمختبرات سرية، مقابل ١٨٣ عملية ضبط لمثل هذا النوع من المختبرات في العام الذي سبقه (١٩٨١م) مما يمثل زيادة قدرها ٢٣٪، وأكثر الأنواع شيوعاً بين المختبرات السرية التي اكتشفت في السنين الماضية هي مختبرات الميثامفيتامين، والفينسيكليدين و (ل.س.د) والميثاكوالون ، ففي عام ١٩٨٢م شكلت هذه المختبرات ٩١,٥٪ من جميع المختبرات السرية التي ضبطت في الولايات المتحدة، وتحتل عقاقير الميثامفيتامين، والفينسيكليدين و (ل. س. د) مكانها بين العقاقير العشرة الأولى التي يساء استعمالها في الولايات المتحدة، ففي عام ١٩٨٢م سجلت المستشفيات في الولايات المتحدة ١٢٨٣٠ حالة عاجلة تستلزم علاجاً طبياً نتيجة لتعاطي هذه العقاقير، وفي جميع هذه الحالات كانت المصانع السرية في الواقع هي المصدر الوحيد لهذه العقاقير

المواد الكيميائية الأصلية:

كانت مصادر المواد الكيميائية الأصلية لهذا العقاقير ولا تزال تأتي نتيجة للتسرب من كل من التجارة المحلية والخارجية المشروعتين، فعلى سبيل المثال: أدت مفاوضات سرية أجرتها مؤخراً ادارة مكافحة المخدرات الى ضبط ٨٦٤ زجاجة من الفينيل - ٢ - برومانون كانت معدة لاستخدامها في معمل سري لصنع الميتامفيتامين، وتبين من التحقيق أن تاجر العقاقير حصل على هذه المادة من شركة مشروعة في أوروبا، وكشفت تحريات أخرى أجريت مؤخراً عن وجود شحنات من المادة الأصلية الأساسية لعقار (ل. س. د) وهي طرطرت الايرغوتامين، منقولة عبر الحدود الدولية، وقد شحنت هذه المادة الكيميائية من مصدر أوروبي الى مختبر سري بالولايات المتحدة.

المختبرات السرية: مشكلة دولية:

ليست الولايات المتحدة وحدها التي تعاني من مشكلة وجود مختبرات سرية لصنع العقاقير غير المشروعة، - فعلى سبيل المثال - ضبطت مختبرات سرية لصنع الامفيتامينات والميثامفيتامين في كل من: جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ايران الاسلامية، وبلجيكا، وجمهورية كوريا، والدنمارك، والسويد، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى، وايرلندا الشمالية (في انجلترا واسكوتلاندا)، وهولندا، وتقوم مختبرات سرية في جمهورية المانيا الاتحادية وكندا لصنع (ل. س. د) ويصنع الميثاكوالون في المكسيك، والفينسيكليدين في كندا، كما ضبطت مختبرات سرية لصنع الهيروين في ايران، وايطاليا وبروما وفرنسا وغيرها من البلدان، ويجهز الكوكايين في بلدان أمريكا الجنوبية، ولا توجد حالياً أدلة كافية عن مصدر المواد الكيميائية الأصلية في الحالات المذكورة، وإن من المعتقد كما هو الحال في الولايات المتحدة أنه قد حصل عليها من مصادر خارجية ومحلية على السواء.

المواد المسربة من مصادر مشروعة:

بالاضافة الى تركيب العقاقير سراً نشأت مؤخراً ممارسة الانتاج السري للأقراص (الانتاج المقلد) باستخدام عقاقير خاضعة، وأخرى غير خاضعة للرقابة مأخوذة من كميات سرية من المسحوق السائب، وأبرز مثال لهذه الظاهرة هو العملية التي سجلت مؤخراً والمتعلقة بتسريب مسحوق الميثاكوالون على نطاق العالم، ويبدو أن مسحوق الميثاكوالون يسرب فعلياً من جميع البلدان التي يصنع فيها بصورة مشروعة، ففي عام ١٩٨١م ضبط ٥٧ طناً من الميثاكوالون مصدرها خمسة بلدان على الأقل، داخل الولايات المتحدة أو في الطريق اليها، وذلك نتيجة للتعاون الدولي في تنفيذ قوانين العقاقير، وتبين أن تجار العقاقير غير الشرعيين قد حصلوا على المسحوق السائب عن طريق وسطاء شرعيين في المناطق الحرة حصلوا بدورهم عليه من المصانع مباشرة، وكثيراً ما كان المسحوق يشحن الى بلدان في البحر الكاريبي لصنع الأقراص التي تهرب بعد ذلك الى الولايات المتحدة، ولقد تقلص حجم هذا النوع من الاتجار غير المشروع بسبب الاجراءات القانونية التي اتخذتها البلدان المعنية، ولكن المعتقد أنه عندما كان هذا النشاط في أوجه كان يتم سنوياً تسريب ما يقرب من ١٥٠ طناً من مصادر الانتاج المشروع ولا تشمل هذه التقديرات كميات الميثاكوالون الكبيرة التي سربت أيضاً الى بلدان افريقيا وجنوب غربي آسيا.

ويلاحظ أن تجار العقاقير غير الشرعيين باستخدام الوسطاء ومناطق التجارة الحرة، وباستغلال الثغرات ونقاط الضعف الموجودة في القوانين الوطنية والدولية، قد اكتسبوا قدرة على الوصول الى مجموعة كبيرة من العقاقير والمواد الكيميائية، وهي تشمل عقاقير خاضعة للمراقبة وأخرى غير خاضعة لها، ومواد أصيلة لصنع عقاقير خاضعة للمراقبة أيضاً ومواد كيميائية مثل الأثير والحامض، وكثيراً ما يحصل أصحاب المصانع السرية على المواد الكيميائية الأصلية اللازمة للعمليات غير المشروعة عن طريق الصفقات التجارية المشروعة في ظاهرها التي تتم عبر الحدود الدولية، ورغم أنه من الممكن فرض قيود وطنية على مختلف المواد الكيميائية الأصلية، الاّ أنه تبين أنه يمكن التغلب عليها عندما لا تفرض البلدان الأخرى ضوابط مماثلة

تقنيات لتحديد مصدر العقار:

نظراً لأن مشاكل الانتاج السري أضرت الى حد كبير بالولايات المتحدة ولمدة طويلة فقد تم استحداث عدد من التقنيات الناجحة لمعالجة هذه المشاكل، والشرط الأساسي الأول لاتخاذ تدبير فعال هو معرفة طبيعة ونطاق المشكلة المتعلقة بالعقار، واستخدمت لهذا الغرض المعلومات المتعلقة بعمليات القبض والضبط التي قامت بها الشرطة، كما استعين بسجلات المستشفيات ويتطلب الكشف عن عمليات الصنع والتجهيز السري اتباع طرائق خاصة، وكثيراً ما تكون العقاقير المنتجة بصورة غير مشروعة مختلفة عما يدل عليها ظاهرها أو عن المادة التي تباع تحت اسمها، ولذلك يلزم تحليل كيميائي متعمق لكل كمية مضبوطة، لتحديد بعض خصائصها كالهوية الحقيقية للعقار ومقدار ما يحتويه كل قرص أو كبسولة، والتفاوت بين جرعة وأخرى، ووجود مواد كيميائية أخرى ونسبتها المئوية.

ويتساوى مع هذا في الأهمية اجراء فحص علمي للأقراص والكبسولات التي تقدم الى مختبر ادارة مكافحة المخدرات باعتبارها أدلة اثبات، لتحديد مصدر العقار فتفحص هذه الأقراص والكبسولات فحصاً فيزيائياً بالعين المجردة وفحصاً مجهرياً، ثم تخضع بعد ذلك لتحليل كيميائي للكشف عن الخصائص المميزة لصانعها ومعرفة الأدوات التي استخدمت في صنعها، ثم تجرى مقارنة هذه المعلومات بتلك المدونة في المراجع عن العينات المعروفة بالفعل، وبذلك يمكن معرفة إذا كانت هذه المادة قد صنعت سراً مع تحديد مصدرها.

وفي كل حالة من الحالات يستطيع الكيميائي أيضاً أن يقرر ما إذا كانت المادة قد صنعت

بنفس المكابس والقوالب التي استخدمت في انتاج عينة معروفة من قبل، ثم يجري تسجيل هذه المعلومات في الحاسب الالكتروني وتصنف جميع المواد التي يتضح أنها قد صنعت بنفس مجموعة المكابس والقوالب معاً في جدول قد يشتمل على أقراص وكبسولات مشروعة أو منتجة على نطاق تجاري، أو مصنوعة سراً، بيد أن معظم الجداول تضم قائمة بالأقراص التي قامت بصنعها نفس المصادر المنتجة في المختبرات السرية.

الاتصال بالصناعة:

ينبغي للسلطات الحكومية المعنية أن تحاول اقامة اتصال وثيق مع الشركات الصيدلية في بلدانها، حتى تكون هذه الشركات على ادراك بمشكلة العقاقير غير المشروعة، ولكي يمكنها مساعدة الحكومات في جهودها للقضاء على هذه المشكلة، وقد اعدت ادارة تنفيذ قوانين العقاقير برنامجاً للاتصال بشأن المواد الكيميائية الأصلية من خلال الاتصالات الشخصية مع الشركات، وتقوم الشركات بالابلاغ على أساس طوعي عن مبيعات المواد الأصلية غير الخاضعة للرقابة مثل (حامض ن - اسيتيلانثرانيليك) الذي يستعمل في انتاج الميثاكوالون.

ويجب على هذه الشركات أن تبلغ المكاتب المحلية «لادارة تنفيذ قوانين العقاقير»[١٠] عن مبيعات المواد الكيميائية الأصلية التي تخضع لنظام المراقبة عن طريق الابلاغ في الولايات المتحدة مثل البيبيريدين الذي يمثل المادة الأصلية المباشرة التي ينتج منها الفينسيكليدين ثم تبدأ هذه المكاتب باجراء تحريات لتقرير ما إذا كانت المادة الأصلية ستستخدم لأغراض مشروعة أو غير مشروعة.

الأساليب السرية:

يعتبر النهج السري في اجراء التحريات بشأن العقاقير من أكثر النهج فعالية رغم أنه من الضروري اتخاذ احتياطات خاصة في بعض الأنظمة القانونية ويتمثل جوهر هذا الأسلوب في أن يتظاهر الموظفون المكلفون بتنفيذ القانون بينهم من مخالفي قوانين العقاقير أو بأنهم على استعداد لمساعدة المخالفين، وبهذه الطريقة يكون بوسعهم في ظل ظروف محكمة بعناية أن يختلطوا بمخالفي قوانين العقاقير ويكسبوا ثقتهم ويعرفوا خططهم وأنشطتهم.

وفي حالة التحريات عن المختبرات السرية يمكن للموظفين أن يعرضوا المساعدة بتوفير

المواد الكيميائية أو المعدات المختبرية الضرورية، كما يمكن اتخاذ ترتيبات للتظاهر بممارسة أنشطة تجارية لتوريد هذه المواد الكيميائية لكي يمكن الكشف عن المخالفين، ومن الأساسي بالطبع أن تنظم العمليات السرية بعناية لضمان عدم خضوع بعض الأفراد للاغراء لارتكاب جرائم ما كانت لتقع لولا ذلك.

ملاحظـــة: هذا الأسلوب الذي أشير اليه في الفقرتين السابقتين هو ما يطلق عليه «Under Cover Agent System» وما يعبر عنه بزرع رجل الشرطة (أو أحد أفراد الضبطية القضائية) في صفوف المهربين وهو نظام أخذت به السلطات الفيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وكندا وايطاليا.

ولما كان هذا الأسلوب ليس بالأمر السهل ويحتاج الى الكثير من الخبرة واليقظة حتى يحقق أهدافه ويؤدي ثماره المرجوة، وحتى يمكن أيضاً تجنب مخاطره، فلا يسعنا الاَّ أن نتوقف برهة لنخصه ببعض الشرح الذي قد يحدد أبعاده ويلقي الضوء على ما يلزمه من ضوابط حتى اذا استلزم الأمر اللجوء اليه كانت الصورة واضحة أمام أجهزة المكافحة بكل محاسنها، ومساوئها، وحتى يضعوا خططهم على أساس سليم.

زرع رجل الشرطة في صفوف المهربين: «Under Cover Agent System»:

إن الأرباح الطائلة التي تجنيها عصابات التهريب المنظمة، قد أتاحت لها الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة سواء في وسائل الانتقال أو الاتصال أو التنظيم على مستوى عال من الدقة، بحيث يصعب الحصول على المعلومات الدقيقة عن نشاط هذه العصابات من بين أفرادها لما تغدقه عليهم من الأموال الوفيرة، ولما تكفله لهم من متع الحياة لضمان ولائهم مع احاطتهم بوسائل المراقبة الدقيقة التي تنأى بهم عن المواطن التي يصح أن تكشف عن نشاط هذه العصابات[11]

وفي مثل هذه الظروف تجد أجهزة المكافحة نفسها مضطرة الى زرع أحد رجال الشرطة (أو أحد رجال الضبطية القضائية حسب الحاجة) في صفوف المهربين للانخراط وسط أفراد هذه العصابة تحت أي ستار ليندمج في هذه العصابة كأنه واحد منهم، يقوم متظاهراً بكل اخلاص في تنفيذ مخططات العصابة في عمليات التهريب وترويج المواد المخدرة ونقلها وتسليمها إذا لزم الأمر، على أن يوضع نظام دقيق لعدم الكشف عن شخصيته لأفراد العصابة والا تعرض لسوء

المصير، وعلى أن يكون في الوقت ذاته على اتصال دائم ومستمر ومتناه في السرية بالسلطات المكافحة مباشرة أو عن طريق وسيط ليمدها بالمعلومات عن نشاط العصابة، ويحددها في الوقت المناسب ساعة الصفر التي تستطيع فيه أن تهاجم العصابة في حالة تلبس والقبض على أفرادها، وهذا النظام هو ما يسمى «Under Cover Agent System».

وهذا الأسلوب كما هو واضح ليس بالأمر الهين الأخذ به، فهو يحتاج من المرشد الذي سيزرع وسط العصابة سواء كان من رجال الشرطة أو من خارجهم مواصفات خاصة، كما يتطلب من جانب السلطات المكافحة عبء متابعة حماية هذا «الوسيط» في حالة اكتشاف أمره أو مجرد الشك فيه، أو عند ضبط أفراد العصابة إذا حانت الفرصة دون تأخر لتلافي ما قد يقع فيه «الوسيط» من جرح قد يودي بحياته إذا لم تنفذ الخطة بكل إحكام، وينبغي في حالة الالتجاء لمثل هذا الأسلوب أن يوضع في الاعتبار ما يلي:

١ ـ الدور الذي يتظاهر المرشد بالقيام به:

على هذا المرشد أن ينخرط في وسط المهربين ويعيش معهم ويخالطهم ويندمج معهم اندماجاً كلياً أو جزئياً بحيث يحوز ثقتهم، وأن يتقرب اليهم بدرجة كبيرة ويجذب انتباههم اليه بلباقته، بحيث يكون الرجل المحبوب بين المهربين، وأن يتظاهر بالخوف عليهم دون مبالغة بحيث يحوز ثقتهم الى أن يتوصل الى معرفة الأماكن التي يقومون بتخزين المواد المخدرة فيها، وأفراد العصابة من رئيسها الى أعوانه، وذلك حتى تتمكن السلطات من ضبطهم في حالة تلبس باحرازهم كمية كبيرة من المخدرات.

٢ ـ الصفات الضرورية لمثل هذا المرشد:

لا يمكن أن يزج بأي شخص في أعمال من هذا القبيل، بل لا بد أن تتوافر فيه عدة شروط مثل حب المخاطرة والجرأة، وهدوء الأعصاب التي تساعد على الاندماج حتى لا ينكشف أمره فتفتك به العصابة، كما يجب أن يكون سريع البديهة للتكيف مع المواقف الطارئة.

٣ ـ المعلومات الضرورية للتعامل مع المهربين:

ينبغي أن يكون المرشد على علم كاف بمصطلحات المهربين التي يستعملونها عادة في معاملاتهم، وبأسماء الماركات والأنواع وأثمان المخدرات، وأسماء التجار المشهورين، وما حدث لهم من ضبطيات أو صدر ضدهم من أحكام.

كما يجب عليه الا يحمل أوراقاً تبنيء عن شخصيته الحقيقية، وانما عليه أن يستخرج بطاقة شخصية أو عائلية بالاسم المستعار والا يحمل ما يوحي أنه على اتصال بمجال الشرطة.

٤ ـ الاحتياطات الواجب اتخاذها بمعرفة أجهزة الشرطة:

على الشرطة أن تتخذ من جانبها كافة الاحتياطات اللازمة لحماية المرشد، وان تكون على اتصال دائم محكم السرية، بحيث يكفل له النجدة في أي وقت، أو مده بالمعلومات والتوجيهات التي تعينه على اتمام مأموريته بنجاح وعلى الوجه المرغوب، أو الحصول منه على ما يريد ابلاغه من معلومات الى أجهزة الشرطة

التدريب:

ينبغي تدريب رجال الشرطة والمطافىء على تمييز المعدات والكيميائيات المختبرية، لكي يتمكنوا من مساندة جهود رجال تنفيذ القانون في الكشف عن المختبرات السرية عندما تصادفهم هذه المواد خلال قيامهم بواجباتهم العادية، ومتى تعرفوا على هذه المواد كدليل على وجود مختبر سري، يمكنهم تبعاً للظروف، الاستعانة بخبرة احدى الهيئات المعنية بتنفيذ القوانين لاجراء تحريات، ومن الممكن استخدام الدليل لتحديد مصدر توريد المواد الكيميائية والمعدات، ويمكن احضار أحد الكيميائيين المستخدمين لدى الحكومة الى المختبر فيحدد العقار الذي كان ينتجه المختبر وقدرات المختبر الكمية والنوعية.

المراقبة القانونية:

من الجدير بالملاحظة أن معظم العقاقير التي تنتج سراً بهدف اساءة الاستعمال هي عقاقير يمكن ضبطها بسهولة وبصورة اقتصادية من المواد الأصلية المتاحة وبطرق لا تحتاج الى خبرة كبيرة

في الكيمياء، ومن شأن فرض رقابة دولية على عدد قليل من المواد الكيميائية الأصلية أن يحد على نحو ملموس من توفر العقاقير المنتجة سرياً، ولن تتأثر المؤسسات التي تستعمل المواد الكيميائية الأصلية لاغراض مشروعة من جراء الرقابة الا بدرجة طفيفة جداً.

التعاون الدولي:

تمثل المختبرات السرية مشكلة دولية تسهم في تفشي اساءة استعمال العقاقير والاتجار بها في عدد من البلدان، وقد تمكن رؤوس المنظمات الاجرامية باستخدام المختبرات السرية من تزويد السوق غير المشروعة على نطاق العالم بعقاقير خطرة، واستغل المجرمون نقص الضوابط التنظيمية المفروضة على صنع وبيع المستحضرات الصيدلية والمواد الكيميائية، وكذلك على شحنها من بلد الى آخر، ورغم أن كل بلد يستطيع أن يضبط أمنه الخاص، الاّ أن تدفق هذه العقاقير الخطرة من خلال التجارة الدولية تحت ستار الشرعية، ولذلك تتطلب مكافحة هذه المشكلة مراقبة دولية من خلال التعاون الدولي بين البلدان.

مختبر المخدرات التابع لشعبة المخدرات بالأمم المتحدة وأوجه نشاطه في مجال دعم المختبرات الوطنية

منذ انشاء مختبر المخدرات التابع لشعبة المخدرات التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٥٤م وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٨٣٤ (د ـ ٩) تطور هذا المختبر وفقاً لتوصيات لجنة المخدرات، وأجرى بحوثاً على الأفيون والقنب، والقات، والكوديين.

ويتضمن البرنامج الجاري للمختبر حالياً الأنشطة التالية:

أ ـ تقديم التدريب على تقنيات الكشف عن العقاقير الى الكيميائيين ولا سيما القادمين من البلدان النامية، وتطوير مستويات التدريب.

ب ـ تدعيم مختبرات المخدرات الوطنية في البلدان النامية بما فيها المعدات المختبرية الأساسية.

جـ ـ ايجاد طرائق اختبارية نموذجية قابلة للتطبيق في البلدان النامية.

د ـ توفير عينات مرجعية للأغراض التحليلية والبحثية.

هـ ـ توفير المعلومات العلمية والتقنية عن المخدرات التي يساء استعمالها.
و ـ التعاون مع مختبرات المخدرات الوطنية.

تدريب العاملين:

يقوم الكيميائيون في أي مختبر وطني للمخدرات بالكشف عن المادة المشتبة فيها المضبوطة في الاتجار غير المشروع وتحليلها، وبأعداد الأدلة للدعاوى القانونية، وتتطلب هذه الأنشطة دقة وأحكاماً من أجل ضمان مقاضاه المذنبين، ولحماية الأبرياء أيضاً، ولذلك يجب على كيميائي المختبرات الذين يكلفون بمثل هذه المهام، أن يكونوا على أقل تقدير على مستوى المهارات الأساسية في طرق الكشف عن المخدرات والمؤثرات العقلية وتحليلها، فإذا لم تتوفر لدى الكيميائيين مثل هذه المهارات فينبغي اعطاؤهم فرصة للتدريب من أجل اكتسابها، وعندئذ سيكفل هؤلاء تطبيقاً سليماً للتقنيات التحليلية في الكشف عن المادة الأكثر شيوعاً في بلد أو منطقة كل منهم وتحليلها، وتشغيل وصيانة المعدات المتاحة لهم بصورة مستمرة.

وقد وفر مختبر المخدرات التابع لشعبة المخدرات بالأمم المتحدة منذ عام ١٩٥٨م التدريب اللازم للكيميائيين، ولا سيما القادمين من البلدان النامية على طرائق كشف وتحليل العقاقير الأكثر شيوعاً في ميدان الاتجار غير المشروع، وقد تلقى مثل هذا التدريب حتى نهاية عام ١٩٨٣م، عدد ١٤٤ كيميائياً من ٦٠ بلداً

وقد صممت برامج التدريب من ناحية تنظيمها وتوقيتها ومحتوياتها، بحيث تعود بأقصى فائدة على الذين يتلقون التدريب وينصب التركيز الآن على التدريب الجماعي، على أساس اللغة أو المنطقة الجغرافية التي ينتمي اليها المتدربون، من أجل تقصير فترة تقديم المعلومات العامة اللازمة في بداية برنامج التدريب، ويراعي مختبر المخدرات بالشعبة لدى تصميم وتنفيذ برامج التدريب، التباين في مؤهلات المتدربين، والافتقار في كثير من الأحيان الى التماثل في المعدات المتوفرة في مختبراتهم الوطنية، ويضاف الى ذلك قلة توفر المعلومات التقنية والعلمية اللازمة في البلدان النامية، ونتيجة لهذه الاعتبارات أصبح من الضروري تحديد الاحتياجات القياسية اللازمة للتدريب الفعال لكي يتسنى الانتفاع بالمعرفة المكتسبة فور عودة المتدربين الى بلدانهم.

وتقوم شعبة المخدرات باعداد كتيب عن الاحتياجات الأساسية لمختبرات المخدرات من حيث المهارات المطلوبة للعاملين، والمعدات اللازمة لتشغيل مختبر للمخدرات بصورة فعالة، ومن المأمول أن يساعد هذا الكتيب، جنباً الى جنب مع تنقيح المعايير والشروط الموحدة لمنح شهادات تدريب على توسيع نطاق برنامج التدريب عن طريق تهيئة امكانية «لا مركزية التدريب» بحيث يمكن تنفيذها في مراكز مناسبة، ويجري اعداد الكتيب بالتعاون مع السلطات الوطنية المختصة، ومع الخبراء في ميدان كشف وتحليل العقاقير التي يساء استعمالها[١٦].

تدعيم مختبرات المخدرات الوطنية

يقدم مختبر المخدرات بالأمم المتحدة المساعدة اللازمة، إذا ما طلبت منه الى السلطات الوطنية في البلدان النامية الأكثر تضرراً بالاتجار غير المشروع بالعقاقير والتي تود أن تدعم أو تنشيء مختبرات للمخدرات، وتشمل هذه المساعدات تدبير المعدات المختبرية اللازمة الأساسية والمراجع والنصوص النموذجية، وكذلك توفير العينات المرجعية الضرورية للأغراض التحليلية والبحثية.

ومع التغير المستمر في نمط «الاتجار غير المشروع بالعقاقير» واجه المسئولون عن الرقابة الجمركية ومراقبة الحدود في حكومات بلدان العبور، مهاماً شاقة وتحديات كثيرة تتمثل في العثور على العقاقير المهربة وتمييزها، وتنطوي مهمة تمييزها على صعوبة خاصة في نقاط عبور الحدود النائية التي تبعد كثيراً عن مختبرات المخدرات الحسنة التجهيز التابعة لدوائر الطب الشرعي.

وادراكاً لهذه المشكلة أوصت لجنة المخدرات في دورتها التاسعة والعشرين، التي عقدت في شهر شباط/فبراير ١٩٨١م بأن يقوم مختبر المخدرات بالشعبة، في اطار الاستراتيجية الطويلة الأجل وبرنامج عمل الأمم المتحدة الخمسي الأساسي بتحسين طرق الكشف السريع عن المواد المضبوطة في الاتجار غير المشروع باستخدام معدات عملية منخفضة التكلفة وأن يتولى تدريب الحاصلين على منح تدريبية، وبصفة خاصة القادمين منهم من البلدان النامية، على طرق كشف وتحليل العقاقير التي يساء استعمالها، وقد اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ١٦٨/٣٦ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١م الاستراتيجية الدولية لمراقبة العقاقير التي تتضمن التوصية السالفة الذكر.

وتعتبر حدود الدولة ومرافئها ومطاراتها ونقاط الدخول الأخرى اليها بمثابة خط دفاع أول ضد الاتجار غير المشروع، فإذا نجح التجار غير الشرعيين والمهربون في اجتياز هذه النقاط دون أن يكتشف أمرهم فكثيراً ما توزع شحنات العقاقير على وجه السرعة الى كميات أصغر لبيعها بالتجزئة وتصبح مهمة انتزاعها من «الاتجار غير المشروع» أشد صعوبة بكثير، ومن ثم فمن المتوقع أن تعود هذه المعدات بالنفع على موظفي الجمارك والحدود وغيرهم في مكافحة «الاتجار غير المشروع بالعقاقير» وفي المساعدة على ضمان عدم تسرب العقاقير غير المشروعة الى أراضي الدول المعنية.

وقد صممت المعدات بمعرفة مختبر المخدرات بالشعبة الذي وضع في اعتباره العقاقير التي يرجح أن تصادفها أكثر من غيرها في مناطق معينة من العالم حسبما تبين من سجلات الشعبة، فمتى كانت المواد الأفيونية مثلا هي العقاقير الأكثر تهريباً عن سواها في منطقة ما، جهزت المعدات بطريقة خاصة بحيث توفر للهيئات المكافحة المعنية في تلك المنطقة وتتضمن نسبة كبيرة من المواد الكاشفة للمواد الأفيونية.

وكان من الأساسي أن تكون المعدات سهله الاستخدام وذات مقاومة كافية للظروف المناخية وغير المناخية القاسية التي كثيراً ما تميز نقاط العبور الحدودية، والموانىء البحرية النائية التي ينبغي أن تنفذ فيها تدابير المراقبة.

وقد أصبحت شعبة المخدرات بالأمم المتحدة الجهة التي تتولى اعداد هذه المعدات وتوفيرها لمن يطلبها، بدعم مالي من «صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير» وبمساعدة ادارية من حكومة النمسا، وتتيح المعدة[١٢]، ضمن جملة أمور اجراء اختبار بسيط وسريع للكشف عن الميثاكوالون الذي أخذ الاتجار غير المشروع فيه يتزايد على اتساع العالم كله، وأصبح يمثل مشكلة في عدد من البلدان النامية على وجه الخصوص، ويتمشى نشاط اعداد الكشف الميداني عن العقاقير التي يساء استعمالها مع سياسة الأمم المتحدة المتمثلة في تقديم أقصى مساعدة ممكنة الى البلدان التي تحتاج مثل هذه المساعدة وفاءاً بالتزاماتها في مجال المراقبة الدولية للعقاقير.

ومن أجل تيسير مهمة الهيئات المعنية بتنفيذ القانون في عرض القضايا المتعلقة «بالاتجار غير المشروع بالعقاقير» أمام الهيئات القضائية المعنية المختصة، يضطلع مختبر المخدرات بالشعبة

بمشروع يرمي الى تعزيز الجانب المتعلق بمكافحة العقاقير من بين أساليب عملية للتعاون بين مختبرات المخدرات والشرطة وسلطات النيابة العامة على الصعيد المحلي والوطني والاقليمي واستحداث طرق اختبار نموذجية ونموذج دولي موحد لكي تستعمله المختبرات في نقل نتائج تحاليل العقاقير المضبوطة الى السلطات القانونية، وتحقيقاً لهذا الغرض يخطط مختبر المخدرات للاضطلاع باعداد كتيب عن طرائق الاختبار المستصوبة لكشف وتحليل العقاقير التي يساء استعمالها والتي تصادف أكثر من سواها في التجارة غير المشروعة والتي كثرت وتنوعت وتزايد الاقبال على تعاطيها في أنحاء العالم.

توفير المعلومات والمنشورات التقنية:

يجري بصورة منتظمة توسيع استكمال المجموعة الضخمة التي تقتنيها الشعبة من المراجع العلمية المتعلقة بالعقاقير التي يساء استعمالها وثمة خطط قيد الاعداد لادخال المعالجة الالكترونية للبيانات، بغية تدعيم عمليات جمع المعلومات واسترجاعها وتبادلها ونشرها، عن طريق مركز مرجعي يغطي عموما المجالات الرئيسية لمراقبة العقاقير على الصعيد الدولي.

واستجابة لطلب من لجنة المخدرات[14]، وعملا بالاستراتيجية الدولية لمكافحة اساءة العقاقير[15]، قامت شعبة المخدرات بنشر المعجم المتعدد اللغات للمخدرات والمؤثرات العقلية الخاضعة للرقابة الدولية[16]، والغاية من المعجم الذي يحل محل القائمة المتعددة اللغات بالمخدرات الخاضعة للرقابة الدولية[17] التي سبقته أن يمثل دليلا مرجعياً لمساعدة الهيئات الوطنية والدولية المعنية في أنشطتها المتعلقة بمراقبة العقاقير، ولا سيما تلك الهيئات التي أصبحت مهامها صعبة بسبب تنوع أسماء المنتجات الحاوية على مخدرات ومؤثرات عقلية خاضعة للرقابة الدولية واللغات المستخدمة في المعجم هي الاسبانية والانجليزية، والروسية، والفرنسية بالاضافة الى مرفق يضم قائمة مرتبة ابجدياً بالأسماء الرئيسة للعقاقير باللغتين الصينية والعربية.

ويضم المعجم المواد الخاضعة للرقابة الدولية بموجب الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١م[18] وبروتوكول سنة ١٩٧٢م المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات[19] واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١م[20]، والى جانب ذلك يقدم المعجم المعلومات المتلقاة استجابة لاستطلاع أرسل الى جميع الحكومات بشأن الأسماء المستخدمة للعقاقير الخاضعة للرقابة الدولية، وكذلك أسماء المستحضرات التي تحتوي على هذه المواد.

ويمكن للمعجم أن يساعد على تمييز المخدرات والمؤثرات العقلية المراقبة من بين مكونات المنتجات الصيدلية، ويتوفر في التجارة المشروعة عدد ضخم ومتزايد من هذه المنتجات الصيدلية تحت أسماء تجارية متنوعة، ومن المؤسف أن الكثير منها عرضة للتحول الى السوق غير المشروعة، ومن أجل هذا التحول للعقاقير، ينبغي أن تتاح للمسئولين عن تنفيذ القانون فرصة الرجوع الفوري الى دليل مرجعي لتحديد أسماء المواد المشتبه فيها.

ويبين المعجم كثيراً من الأسماء الشائعة التي يستخدمها متعاطو العقاقير لتسمية العقاقير غير المشروعة، ومن شأن ايراد قوائم بالأسماء الشائعة أن يساعد مسئولي تنفيذ القوانين على تمييز العقاقير التي يساء استعمالها بدقة أكبر عندما يرد ذكر مثل هذه العقاقير على لسان الأفراد الذين يتعاملون معها بصورة غير شرعية

ويمثل المعجم أداة اضافية للعمل ينتظر أن تكون مفيدة بشكل خاص لمسئولي الجمارك والدوائر المتصلة بها التي تشارك في مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير، وبالمثل يحتاج المسئولون المعنيون بمراقبة التجارة المشروعة الى وصول سريع الى المعلومات المتعلقة بطبيعة المواد التي يتاجر بها من أجل تقرير ما إذا كانت التجارة بهذه المواد تتم وفقاً للتشريعات الوطنية، والمعاهدات الدولية المتعلقة بمراقبة العقاقير، ويؤمل أن يساعد المعجم على أداء هذه المهام.

وسيتم استكمال المعجم بحسب الاقتضاء لتقديم معلومات جديدة عن المواد المتناولة فيه، وعن المواد الجديدة التي يتم اخضاعها للرقابة الدولية.

التعاون مع مختبرات المخدرات الوطنية:

تحتاج الأنشطة السابق عرضها، وكذلك الأنشطة المختبرية الأخرى الرامية الى تعزيز تدابير «مكافحة الاتجار غير المشروع» الى زيادة تدعيمها وتنسيقها من خلال انشاء شبكة من المختبرات المتعاونة يمكن أن تسهم في تحسين فاعلية التعاون بين الهيئات العلمية والهيئات المعنية بتنفيذ القانون على الصعيدين الوطني والدولي في أنشطتها المتعلقة بمراقبة العقاقير، وتحقيقاً لهذه الغاية أشارت لجنة المخدرات في دورتها التاسعة والعشرين على الشعبة بتنفيذ مشروع يرمي الى ايجاد شبكة من المختبرات المتعاونة وتعزيز تبادل المعلومات عن التقنيات التحليلية الملائمة لتحليل العقاقير المضبوطة في «الاتجار غير المشروع»، وقد أعادت اللجنة في دورتها الثلاثين والاستثنائية الثامنة، تأكيد الحاجة الى مثل هذا التعاون[٢١]

واستجابة لهذا التوجيه يقوم قسم مختبر المخدرات التابع للشعبة بالتعاون مع مختبرات المخدرات الوطنية باعداد كتيب عن الاحتياجات الأساسية للعاملين في مختبرات المخدرات من المعدات والمهارات، كما تقوم الشعبة من خلال التعاون مع المختبرات الوطنية للمخدرات بجمع ومعالجة المعلومات المتعلقة بطرق الاختبار التحليلي التي تستخدمها هذه المختبرات للكشف عن العقاقير الخاضعة للرقابة الدولية وتحليلها، وتقوم هذه المختبرات للكشف عن العقاقير الخاضعة للرقابة الدولية وتحليلها، وتقوم الشعبة أيضاً بجمع معلومات عن الاجراءات المتبعة في تقديم نتائج التحليل الكيميائي الى المحاكم القانونية بغية توحيد هذه الاجراءات.

ويجري تزويد المختبرات المتعاونة بعينات مرجعية من العقاقير، وكذلك بمعلومات علمية وأية معلومات أخرى ذات صلة تتوفر لدى قسم مختبر المخدرات، وتعتزم الشعبة أيضاً تعزيز تبادل الخبرات التي اكتسبتها مختبرات المخدرات الوطنية، وفي هذا الصدد يؤمل أيضاً أن تتمكن المختبرات المتعاونة من تزويد الشعبة بمعلومات عن التطورات والاتجاهات الجديدة، والأنشطة الجارية والنواحي المختبرية الأخرى المتصلة بالتدابير المضادة للاتجار بالعقاقير والتي قد تهم مختبرات المخدرات في البلدان الأخرى.

ويتطلب التزايد المستمر والنمط المتغير في الانتاج والاتجار والفعل غير المشروع للمخدرات وفي اساءة استعمالها جهوداً مكثفة من أجل تعزيز التعاون الدولي في «مكافحة الاتجار غير المشروع» بالعقاقير واساءة استعمالها اللذين يمثلان خطراً متزايداً على المجتمع الدولي، ولمختبرات المخدرات الوطنية دور هام يتعين أن تلعبه في المجهود العالمي الرامي الى «مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات» وتقوم شعبة المخدرات من خلال قسم مختبر المخدرات بوضع معايير دولية لعمل منسق من أجل تمكين المختبرات الوطنية من الاستمرار في أداء مهامها الشاقة.

المقترحـــــات:

لم تعد «مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير» تعتمد فقط على الجهود البدنية والعقلية فحسب وما يستلزمه ذلك من اعداد الكوادر المدربة من العاملين بأجهزة المكافحة على مختلف أنواعها بالشرطة، والجمارك، والحدود، والصحة وغيرها لرفع مستوى أدائها، وتدعيمها بالعدد والعُدد اللازمة لمواجهة حركة «الاتجار غير المشروع» في العالم الذي تصاعد نشاطه، وانما يتطلب

الأمر أيضاً أن تزود هذه الأجهزة المكافحة بالوسائل العلمية والتكنولوجية الحديثة، للتغلب على الطرق والحيل التي تلجأ اليها عصابات التهريب المنظمة والتي لا يعوزها المال لتسخير أكبر عدد من العلماء والخبراء الذين يمدونها بكل الأفكار الذكية والحيل الغريبة التي لا يسبقون بها العلماء والمفكرين في أجهزة المكافحة فحسب وانما هم يدخلون في اعتبارهم أيضاً متى وأين وكيف يمكن استخدام حيلة بعينها دون غيرها من الحيل بعد استعراض كفاءة رجال المكافحة في المناطق التي سيعبرونها، ومستواهم العلمي ودرجة ذكائهم وخبرتهم ومدى ما لديهم من امكانات حديثة بل ونوعها وما يمكن أن توصل اليه من اكتشافات لما يلجأون اليه من حيل حتى تكون لهم الغلبة الدائمة ويتجاوزون بها ما يوضع في طريقهم من معوقات.

إن مشكلة المخدرات أضحت مشكلة دولية بكل أبعادها لا تقترن بحدود أو لون أو جنس أو دين بعد أن تحول العالم وكأنه قرية صغيرة أمام شبكة المواصلات والاتصالات المعجزة، فأضحى سريع التأثر بما يطرأ على هذه المشكلة من مد أو جزر فى أي جزء من أجزاء المعمورة.

ولقد اتسع نطاق «الاتجار غير المشروع بالمخدرات» رغم الاتفاقيات الدولية التسع والبروتوكولات الأربعة التي أبرمها المجتمع الدولي والتي سايرت هذه المشكلة منذ أن اطلت برأسها الكريهة على المجتمعات باخطارها الاجتماعية، والصحية والنفسية والاقتصادية بل والسياسية، وتحالف مع الارهاب والتخريب وأنواع النشاطات الاجرامية الأخرى، حتى اضطرت الدول أمام مدها المخيف الى التوقف ولو لفترة لتراجع حساباتها ودراسة كل جانب من هذه الجوانب لوضع الحلول لمواجهتها وتطوير جهودها واجتهاداتها في اطار من التعاون الدولي المحكم الذي لم يجد مخرجاً الا في وضع نصوص لاتفاقية جديدة «لمكافحة الاتجار غير المشروع» في محاولة لتشديد الرقابة وتكثيف الجهود وسد الثغرات التي استبانت على مر هذه السنين المنصرمة من تطبيق نصوص سابقاتها من الاتفاقيات منذ أبرمت أولاها في مطلع هذا القرن عام ١٩٠٩م في شنغهاي.

وليس استخدام المختبرات في مجال «مكافحة الاتجار غير المشروع» الا واحداً من جملة تقنيات حديثة يجب أن يصنفها العالم في اعتباره لتدعيم الجهود الرامية للتصدي له، حتى تأتي هذه الجهود بأفضل الثمرات والتي تتطلب من العلماء والباحثين والخبراء والمفكرين أن يسخروا عقولهم لاستكشاف المزيد من الوسائل التكنولوجية الحديثة الكفيلة بتكبيل خطوات هذا

«الاتجار غير المشروع» واصابته بالشلل قبل أن يقضي على ما ورثه العالم من تراث وقيم وتقاليد.

ولذلك نقترح بل اننا ندعو كل دولة عربية تملك مثل هذه المختبرات - إن لم تكن قامت بذلك بالفعل - بأن تسرع الى الاستجابة لما دعت اليه «لجنة المخدرات» في دورتها التاسعة والعشرين، وأكدته في دورتها الثلاثين، والاستثنائية الثامنة عن دعوة «شعبة المخدرات بالأمم المتحدة» لتنفيذ مشروع يرمي الى ايجاد شبكة من المختبرات المتعاونة مع «مختبر الشعبة» وتعزيز تبادل المعلومات معه، بشأن التقنيات التحليلية الملائمة لتحليل العقاقير المضبوطة في حركة «الاتجار غير المشروع».

إن هذه المختبرات يمكن أن تغطي احتياجات المنطقة العربية بل وتتعداها الى بقية بلدان منطقة الشرقين الأدنى والأوسط بل ربما الى رحاب أوسع نهوضاً من جانب دول المنطقة بالتزاماتها المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية وتدعيماً من جانبها للجهود الدولية التي تهدف الى تقليص حجم «الاتجار غير المشروع في المخدرات» في محاولة للاجهاز عليه.

وأخيراً وليس آخراً فانها حرب أزلية بين الخير والشر وصراع دائم بين الحق والباطل يدعونا ديننا أن نسهم فيه بكل ما لدينا من طاقات خيرة، واثقين من نصر الله تبارك وتعالى الذي ينصر الحق، ويزهق الباطل، إن الباطل كان زهوقا.

الهوامـــش

١ ـ كتاب بعنوان «الأمم المتحدة ومراقبة العقاقير» الصادر عن شعبة المخدرات بالأمم المتحدة. ص: ٧٠

٢ ـ كتاب تحت الطبع بعنوان. أساليب واجراءات مكافحة المخدرات. للواء أحمد أمين الحادقة. الجزء الثالث.

٣ تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. عن عام ١٩٨٥م. بند رقم ٨ صفحة ٢ من الترجمة العربية.

٤ ـ التعرف على المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، ومسيئي استعمال العقاقير. منشورات الأمم المتحدة ١٩٧٥م النص العربي.

5 - A.S. Curry, Advances in Forensic and clinical Toxicology3rd ed.,Cleveland Chio 1976.

6 M.D. Villalain Blanco, Policia Clentifiea, Madrid 1981.

7 - M.C. Garcia Fernandez, Department of Toxicology and Forsenic Chemistry, Faculty of Biochemistry and Pharmacy, University of Buenos Aires.

8 P.I Hughes and Others, Arationale for Joientilication of eases of obug abuse.

٩ ـ مقتطفات من مقال ج. ر. هايسليب نائب المسئول الاداري المساعد، مكتبة مراقبة التحويل ادارة تنفيذ قوانين العقاقير. وزارة العدل. واشنطن (العاصمة). الولايات المتحدة الأمريكية. نشرة المخدرات. المجلد السادس والثلاثين. العدد ١ كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٨٤م. ص: ٢٧ وما بعدها.

١٠ ـ أشير الى ادارة تنفيذ قوانين العقاقير في نفس المقال بأنها ادارة مكافحة المخدرات.

١١ ـ كتاب تحت الطبع بعنوان أساليب واجراءات مكافحة المخدرات. للواء أحمد أمين الحادقة.

١٢ أعد هذا البحث عام ١٩٨٤م ونشر بنشرة المخدرات بالمجلد السادس والثلاثين. بالعدد ١ الصادر في كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٨٤م. ولعل مختبر المخدرات بالشعبة قد فرغ من اعداد هذا الكتيب المشار اليه ونشره.

١٣ ـ هذه المعدة عبارة عن حقيبة تحتوي على بعض المحاليل من المواد الكاشفة التي تساعد على التعرف على المواد المخدرة. وقد سميت «Drug Identilication Kit» ويقوم مختبر الشعبة بتجهيزها وتوريدها حالياً لمن يطلبها من الجهات الرسمية مقابل مبلغ قدره ٧٥ دولاراً أمريكياً.

١٤ الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٧ الملحق رقم ٧ E/5933. ص: ٦٥

١٥ الوثائق الرسمية للمجلس اللاقتصادي والاجتماعي ١٩٨١ الملحق رقم ٤، E/1981/84.

١٦ ـ المعجم المتعدد اللغات للمخدرات والمؤثرات العقلية الخاضعة للرقابة الدولية (منشورات الأمم المتحدة رقم البيع E/E/R/S.83XI.5.

١٧ القائمة المتعددة اللغات بالمخدرات الخاضعة للرقابة الدولية. منشورات الأمم المتحدة. رقم البيع A/C/E/F/S.69XI.1.

١٨ ـ الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ منشورات الأمم المتحدة. رقم البيع 62/XI.1.

١٩ ـ الاتفاقية الوحيدة للمخدرات ١٩٦١م. بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٢م المعدل للاتفاقية للمخدرات لعام ١٩٦١م منشورات الأمم المتحدة. رقم البيع A/C/E/R/S. 69XI.1

٢٠ اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١م. منشورات الأمم المتحدة. رقم البيع A/C/E/F/R/S.78.XI.3.

٢١ أنظر مقترحاتناص: ١٦٦.